وقد كان لفرض الاستراتيجيات بعيدة المدى في توجيه النمط المحصولي المتبع في الاغوار، ولفرض السياسات والاجراءات التي تثبط تطوير البنى التحتية اللازمة لتوفير فرص الحياة الكريمة والعمل المستديم، اثرها البالغ في احداث خلل خطير في التوازن بين الانسان والموارد من جهة، وبداية الاهمال للعديد من مساحات الاراضي والمصادرالمائية من جهة ثانية، وبداية التدهور في خصوبة التربة وزيادة الملوحة في المياه من جهة ثالثة، وكذلك بداية ظهور نوع من التلوث البيئي من جهة رابعة.

٣-٩ استراتيجيات تطوير قطاع الاغوار، والعوامل المساعدة على تحقيقها:

لا شك في ان من يمعن النظر الى هذا القطاع سوف يصل الى نتيجة ايجابية من حيث توفر الفرص العملية لامكانات تطوير الزراعة افقيا وعموديا، فهناك امكانية عملية لزيادة الرقعة الزراعية لاكثر من ٥٠٪ من المساحة المزروعة حاليا (حوالي ٤٥ الف دونم) وزيادة المصادر المائية الصالحة للزراعة، خلال فترة زمنية ليست طويلة، ودونما تحدّ "لحقوق" احد في الموارد، سواء اكانت دعاوى "الحقوق" تلك مكتسبة ام مغتصبة.

كما ان هناك امكانية عملية لتحسين وزيادة الكفاءة الانتاجية للموارد المستغلة حاليا او الممكن استغلالها وبنجاعة اقتصادية تبرر تخصيص الاستثمار فيها.

وتحقيقا لاستراتيجيات الامن الغذائي والاقتصادي، والاعتماد الذاتي، وخلق المزيد من فرص العمل الدائم والمجزي، فلا بد من اعادة ترتيب النمط الزراعي في قطاع الاغوار. وهناك ضرورة عند التخطيط لاعادة ترتيب النمط الزراعي لان تراعي حاجات الاسواق المحلية والخارجية، وان تتوفر فيه النقلات العلمية نحو انتاج المحاصيل الصناعية والعلفية، وكذلك مراعاة التقليل من مخاطر التلوث البيئي والمحصولي، اضافة الى دراسة احتمالات الاربحية من العمل والانتاج الزراعي. وحفاظا على التوازن البيئي وتوفير الغذاء الحيواني لا بد وان يشمل اعادة ترتيب النمط دراسة امكانيات ادخال الثروة الحيوانية وخاصة الابقار ضمن الخطة الزراعية.

ولكي تتحقق هذه الاستراتيجيات الممكنة لا بد من تهيئة الفرص القانونية / السياسية، والمادية / المالية، والتنظيمية / الادارية التي تسهل وتساعد على تنفيذ برامج الاستصلاح الافقي والعمودي. وعليه فلعل القضايا التالية تأخذ اهميتها في اولويات العمل:

٩-٣-١ خلق الفرص المناسبة لتأسيس مجلس تطوير قطاع الاغوار يضم في عضويته ممثلين عن المجالس البلدية والقروية اضافة الى متخصصين وممثلين عن القطاعات ذات العلاقة. ويعني هذا المجلس بقضايا الصحة والتعليم والثقافة والخدمات الاجتماعية، اضافة للاسكان والطرق والكهرباء والمياه. ويفرز من خلاله سلطة مختصة لتطوير المصادر الطبيعة وصيانتها. وسلطة مختصة للرقابة الادارية والمالية. وسلطة مختصة للمواصفات والمقاييس.